

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي /الانثين

1434/10/12 هـ الموافق 2013/8/19 م





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
6	هيئة حقوق الإنسان
9	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
24	حقوق الإنسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

زين العابدين: الرعاية الصحية أبرز احتياجات الساكنات

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 11 شوال 1434 هـ - 18 أغسطس 2013م

[رابط الخبر](#)

طالبت عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين بن علي بضرورة إنشاء هيئة خاصة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للعناية بشؤون الأربطة، وتكون مقرها مكة المكرمة، وتكون لها فرع في مكة والمدينة ويتوفر في كل رباط عيادة فيها طبيب وممرضة وتهتم بالرعاية الصحية لساكنات الأربطة.

وتكمل زين العابدين أن الأربطة مهمة ووجدت في الأساس لتساعد كثير من النساء الفقيرات اللواتي لا دخل لهن ولا معيل فهذه الأربطة إيواء سكني لهذه الفئة وإذا كان وضعها متردداً فلا بد من الإشراف عليها فأصحاب الأعمال الخيرية يتبرعون بمبنى وللأسف ليس هناك جهة تشرف عليها فأقترح أن يكون هناك إشراف عليها من جهة متخصصة.. ووزارة الشؤون الاجتماعية لديها العديد من الدور التي تشرف عليها مثل دور الأيتام والملاحظة ودور رعاية الفتيات ودور المعوقين ودور الإيواء وبها كثيراً من القصور ولا نريد أن نضيف عليها فوق أعبائها بأن تشرف على الأربطة وحن بحاجة لجهة معينة تتولى الإشراف على الأربطة لتقوم بوظيفة مهمة تجاهها.

وأضافت الأربطة هي دور وقفية فالمفروض أن تكون هناك رعاية واهتمام من قبل وزارة الشؤون الإسلامية الأوقاف والاهتمام بأحوال هؤلاء السيدات ساكنات الأربطة وتوفير لهن سبل العيش الكريمة وإذا كانوا يحتاجون إلى تدريب وإلى عمل أن تكون هناك مساعدة لهن.

وتابعت إذا كان الحديث بأن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف غير مهتمة بهذه الدور نحن نطالبها بأن تنشئ قسماً خاصاً في الوزارة للإشراف على هذه الأربطة وإدارة جديدة تتولى هي الاهتمام بها ويكون هناك تنسيق وتعاون بين وزارة الشؤون الإسلامية وصندوق تنمية الموارد البشرية ووزارة العمل بحيث يتم تأهيل ساكنات هذه الأربطة القادرات على العمل تدريبهن وتأهيلهن للعمل وتوفير لهن فرص عمل كريمة وأما بالنسبة للمسنات غير القادرات فتشرف على احتياجاتهن وتوفير الرعاية الصحية لهن والاهتمام بهن من كل الجوانب وهؤلاء فئة الجميع مسؤولون عليها.

وأضافت بأن أبرز احتياجات هؤلاء السيدات هي الرعاية الصحية وضرورة أكيدة أن تشملهم تلك الرعاية فالسيدة كلما تقدمت بالسن فهناك الكثير من المستشفيات العامة تفتقر لوجود الأدوية بالتالي تضطر السيدات للشراء والمعضلة الكبرى بأن ليس لديهن المال، فلماذا لا يكون هناك بالتعاون مع وزارة الصحة بتخصيص ممرضة في كل رباط أو عيادة والاهتمام بهم من الناحية الصحية.

حقوق الإنسان تتعهد بتحويل المقصرين بحقوق الأيتام للقضاء سخط كبير في السعودية جراء سوء تعامل الجهات الاجتماعية مع نزلاء دور الأيتام

المصدر: صحيفة العربية الاثنيين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

[رابط الخبر](#)

الرياض- خالد الشايح
تعهدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية بملاحقة المتسببين في وفاة نزيل دار رعاية الأيتام في مكة المكرمة وجميع المقصرين في عملهم في رعاية الأيتام.
وأكد المستشار القانوني والأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري لـ"العربية.نت" أن الجمعية تتابع التحقيقات في الحادثتين الأخيرتين لمعرفة المتسبب فيهما ومحاسبته.
ويقول "بمجرد ما نرصد أي حالة فيها تجاوز بحق أي إنسان نقوم بدورنا بما يتعلق بحماية حق هذا الإنسان بعدم استمرار التجاوز بحقه أو تكراره مستقبلاً".
ويضيف "كان لدينا ملاحظات على بعض المراكز وذكرناها في تقاريرنا الرسمية وفق ما كنا نراه، وقلنا إنه لا بد أن يكون هناك كوادر مهياً للتعامل مع مثل هذه الحالات، فوجهة نظر الجمعية أن من يعمل في مثل هذه المراكز يجب أن يؤديها كعمل خيري أكثر منه من مجرد وظيفة والوقوف مع هؤلاء الأيتام ولا يتسببون في إلحاق الضرر بهم".
وأضاف "على الجهات الرسمية دور كبير في ملاحظة هؤلاء ومتابعتهم، خاصة أنهم أيتام.. فمن مهام وزارة الشؤون الاجتماعية أن تتابع أوضاع الأيتام".
وشدد على أهمية محاسبة من تسبب في وفاة يتيم مكة المكرمة قائلاً "ما زلت حالة الوفاة تحت التحقيق والجهات الرسمية تقوم بدورها في ذلك وفي حال تقصير الجهات الرسمية في محاسبه المتسبب فسنتدخل للمطالبة بمحاسبة من تسبب في ذلك".

سوء تعامل الجهات الاجتماعية مع نزلاء دور الأيتام
ويسود سخط كبير في السعودية جراء سوء تعامل الجهات الاجتماعية مع نزلاء دور الأيتام، فبعد أقل من أسبوع من الضجة التي أثارها اكتشاف جثة نزيل في دار رعاية الأيتام في مكة المكرمة بعد ثلاثة أيام من وفاته كشفت تقارير رسمية عن تراجع الحالة الصحية لأحد أيتام دار التربية الاجتماعية بمكة المكرمة، بسبب إهمال إصابته بالأنيميا المنجلية لأكثر من 19 عاماً وأطلع فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة على المريض وتطورات حالته.
كما أن الدار ذاتها شهدت وفاة أحد الأيتام منذ أشهر مضت، بسبب الإصابة بذات المرض، وأيضاً تم اكتشاف اختلاسات مالية من حسابات الأيتام الخاصة في الدار بعد أن تقدم يتيم من الدار بشكوى تفيد سحب مجهولين من داخل الدار مبالغ مالية من حسابه، فيما اشتكى أيتام آخرون من تعرض حسابات ادخارهم لعمليات سحب دون علمهم.
التأكد من سبب الوفاة

وكشفت مصادر داخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن المعلومات الأولية التي حصلت عليها تفيد باكتشاف وفاة يتيم دار مكة بعد مُضي ثلاثة أيام على موته داخل غرفته، وتسعى الجمعية للتأكد من سبب الوفاة هل هي من جراء مرض السكري كما يقول مسؤولو الدار أو بسبب العنف.
وقالت فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة في بيان رسمي إن المتوفى (18 عاماً) كان قبيل وفاته قد أبلغ زملاءه برغبته في الخلود للنوم بغرفته لشعوره بإرهاق غير أنه تم اكتشاف وفاته بعد ذلك بسبب مضاعفات مرض السكري التي ألمت به في أثناء نومه.

ونفت الوزارة أن يكون قد تعرض لعنف من قبل القائمين على رعايته بالدار، ونقلت صحيفة "الحياة" في طبعتها السعودية عن مدير الدار التابعة للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام محمد الغامدي أن المتوفى ظل داخل غرفته لثلاثة أيام دون أن يغادرها، ورغم أن الجميع افتقده، فإنه لم يتمكن أحد من التواصل معه لغياب صلاحية دخول الغرف دون إذن ساكنها، وقال: "نحن لا نملك صلاحيات دخول غرف الأبناء، كما لا نملك مفاتيح إضافية لحالات الطوارئ.. وعندما اقتحم رجال الدفاع المدني الغرفة وجدوا الجثة من دون ملابس". وكان المتوفى اكتشف إصابته بالسكري قبل أشهر، وبحسب زملائه في الدار أثر ذلك على نفسيته كثيرا.

هيئة حقوق الإنسان

التحقيق مع حقوقي - تزويره" تقريراً طبياً بالشرقية

المصدر: صحيفة اليوم الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/91662.html>

عبد العزيز مخزوم - الدمام
علمت « اليوم » ان هيئة التحقيق والادعاء العام باشرت تحقيقاتها في قضية « تزوير » ضد مواطن يعمل موظفاً في فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية متهما بتقديم تقرير طبي من مستشفى حكومي (تحتفظ الجريدة باسمه) غير صحيح اثر غيابه عن العمل لعدة أيام متتالية.
وتعود تفاصيل القضية بعد أن تم مخاطبة المستشفى للتأكد من صحة الثبوتيات والأوراق الرسمية التي قدمت وذلك حسب الإجراءات المتبعة في جميع الدوائر الحكومية حيث تبين من رد إدارة المستشفى عدم صحة الأوراق الثبوتية التي قدمها ، الملف الطبي باسم مريض آخر ونفت ادارة المستشفى المعنية وجود ملف طبي باسم الموظف نفسه والتي بدورها أحالتها للشؤون القانونية .
« اليوم » حاولت الاتصال بمدير فرع هيئة حقوق الانسان في المنطقة الشرقية عبد الله السهيل والذي لم يرد على اتصالات ورسائل الجوال حتى اعداد الخبر للنشر لتوضيح التفاصيل .



السياسي معربا عن شكره للمملكة: خادم الحرمين سجل أقوى

تحرك منذ عام 73.. ومصر لن تنسى وفتكم

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=156656&CategoryID=1

القاهرة: واس
ثمن النائب الأول لرئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي عاليا الدعم الذي قدمته المملكة لمصر في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد، مؤكداً أن الشعب المصري لن ينسى هذا الدعم القوي الذي أتى في وقته.
وقال " الملك عبدالله بن عبدالعزيز سجل أقوى تحرك لمصر منذ عام 1973".
إلى ذلك قال وزير خارجية مصر نبيل فهمي عن تصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بشأن مصر "إن هذه الرؤية تأتي من قامة عربية كبيرة لها جذور في العالم العربي وتحمل العديد من الرسائل، حيث تدين الإرهاب وتحذر من التدخل في الشأن المصري".
وأكد وزير الخارجية المصري أن أحداث العنف التي وقعت أول من أمس غيرت الموقف تماما بشأن الأوضاع في مصر منذ 30 يونيو الماضي، معربا عن استغرابه لصمت المجتمع الدولي عن إدانة أعمال الإرهاب من جماعات العنف.
مواقف مسؤولة

ومن جهته، أشاد سفير مصر لدى المملكة عفيفي عبدالوهاب بمواقف الملك عبدالله بن عبدالعزيز المسؤولة تجاه مصر وشعبها.

وقال السفير عفيفي "إن تصريح خادم الحرمين الشريفين بشأن الأوضاع في مصر والذي حذر فيه من التدخل في الشأن المصري، وأن مصر تتعرض لكيد الحاقدين لضرب وحدتها وزعزعة استقرار دولة بحجم مصر ذات المكانة الكبرى عربياً وإسلامياً ودولياً، جاء ليمثل أكبر دعم لمصر في ظل ظروف دولية وإقليمية وداخلية أصبحت تهدد الأمن القومي المصري بشكل غير مسبوق".

وأشار السفير المصري في تصريح صحفي إلى ردود الفعل الإيجابية لهذا التصريح القوي والحاسم من قبل قطاعات الشعب المصري الذي يبادل خادم الحرمين وشعب المملكة حبا بحب.

مبادرات مشرفة

وأضاف أنه استمرراً لمواقف خادم الحرمين الشريفين المسؤولة جاء الأمر الملكي بإرسال ثلاثة مستشفيات ميدانية بكامل تجهيزاتها مساندة للشعب المصري في ظل هذه الظروف لتخفيف الضغط على المستشفيات المصرية وهيئة الإسعاف، مؤكداً أن تلك المواقف والمبادرات المشرفة من قبل خادم الحرمين الشريفين والتي جاءت في توقيتها تماماً تجاه مصر وشعبها تأتي متسقة مع مواقف ملوك المملكة منذ عهد الملك المؤسس الملك عبدالعزيز - رحمه الله - كما أنها تتسق مع ما يعرف عن خادم الحرمين الشريفين من غيرته على أمته العربية وأمه الإسلامية ومبادراته الإنسانية المعروفة تجاه شعوب العالم.

نبذ العنف

وبدوره أكد رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن دعوة الملك عبدالله بن عبدالعزيز المصريين إلى نبذ العنف ووقوف المملكة إلى جانب مصر ضد قوى الظلام والإرهاب هو تكريس لنهج المملكة في دعم السلام والاستقرار، وأن الموقف السعودي مما يحدث في مصر نابع من العمق التاريخي والأدوار الريادية التي تضطلع بها مصر على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكون العلاقات المتجذرة بين الرياض والقاهرة صنعت جداراً منيعاً ضد المتربصين من الظلاميين وأصحاب المصالح الضيقة، وأضاف "شخصياً لا أستغرب موقف المملكة، فلطالما أثبتت الأيام أن المملكة خير سند لجمهورية مصر".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

صحة المدينة: "عجز الأسرة" لا يمنعنا من تقديم الخدمات الطبية' الطائفي يتجاوب مع شكوى مواطن ويؤكد التغلب على نقص الإمكانات

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=156653&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي
تجاوبت الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة مع شكوى مواطن مرافق لوالده في قسم الباطنية في مستشفى الملك فهد، وأكدت على صحة بعض ما جاء في شكوى المواطن، ومن جانب آخر أشارت إلى أن بعض ما جاء فيها مبالغ فيه، مؤكدة أن العجز السريري في المنطقة لم يمنع من تقديم الخدمات الطبية لكافة المرضى بالمنطقة من خلال اتخاذ كافة التدابير وتكثيف الجهود.

وذكر المواطن المرافق لوالده في رسالة وزعت على مواقع التواصل الاجتماعي أن المستشفى الوحيد في المنطقة الذي يضم جميع الأجهزة يعاني من نقص في الطواقم التمريضية والطبية، بجانب النقص في الأسرة، وهو ما يدفع إلى إخراج مريض من العناية المركزة من أجل إدخال مريض آخر وبعض الملاحظات.

وأوضح مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة الدكتور عبدالله الطائفي لـ "الوطن" في تعليقه على رسالة الشاب أن التفاعل الإيجابي من المواطن هو تقديم شكوى بغرض الإصلاح وبطرق إيجابية دون الإساءة إلى المسؤول أو الأشخاص، وهذه حقوق كفلتها الدولة من خلال تقديم الشكوى بالطرق الرسمية أو إبلاغ النائب الإداري أو مدير الشؤون الصحية.

واعترف الدكتور عبدالله ببعض ما جاء في الشكوى، قائلاً: نعم نحن نعاني دون أدنى شك من عجز كبير بالأسرة، وهذا أمر معروف وتحديثنا عنه بكل شفافية وفي كل مناسبة حيث كان لدينا 1611 سريراً عام 1404 وما زالت حتى اليوم 1611 سريراً دون زيادة، ولكن هذا لم يمنعنا من تقديم الخدمات وتوفيرها في المستشفيات الحكومية حتى لو من خلال إحالتها إلى القطاع الخاص على حساب الحكومة، بالإضافة إلى الجهد المبذول من مقام الإمارة والوزارة وتلبية المتطلبات للمستقبل من المقام السامي والآن هناك 3000 سرير إضافية في طريقها للتحقق. وبين الدكتور عبدالله أن أغلب المستشفيات تجاوز عمرها 34 سنة وبنيتها التحتية بحاجة إلى دعم، وهذا فعلاً ما قامت به الوزارة واعتمدت مبالغ كبيرة جداً لإحلال البنية التحتية بها بما فيها من أنظمة التكييف. وكما هو معروف فإن العمل في منشأة حية وفي ظل أسرة محدودة ومواسم متتالية يصعب الموضوع ولكن سنبدأ بها خلال الأشهر المقبلة، ولا يخفى علينا أن الأجواء بشكل عام حارة جداً بالمدينة المنورة والتبريد في المستشفيات ليس بالسوء المذكور، ولكننا نحاول جاهدين ضمن المخصصات المالية المتاحة التعامل مع الأمر. وعن أعداد التمريض مقارنة بعشر سنوات ماضية تضاعف الرقم مرتين مثال ذلك،

مستشفى النساء والولادة والأطفال عام 1425 كان يوجد فيه أقل من 500 ممرضة واليوم يوجد فيه 1200 ممرضة، وما زال هناك احتياج وإنهاء عقود وجار تسكين الوظائف، وتم إرسال أربع لجان للتعاقد مع كفاءات مميزة فقط للمدينة المنورة حيث إن هناك تخصصاً في مجال التمريض وأغلب الخريجين السعوديين هم تمريض عام، وقبل عشرين عاماً كان هناك أقل من 20% من التمريض سعودي والباقي غير سعودي، أما اليوم ففي المدن الرئيسية يشكل السعوديون أكثر من 80%، وما زالت وظائف غير السعوديين تعتبر شاذة في أي لحظة يوجد فيها سعودي يحمل الشهادات والخبرة الكافية كما أن توظيف الوظائف الفنية في المجال الطبي في العالم اليوم باستثناء بعض الدول لا يصل إلى 100%.

وأضاف الطائفي: نعم من حق المواطن أن يحصل على خدمات مميزة وهذا ما نعمل عليه، وكل ما نحتاجه الدعم والموازرة بطريقة إيجابية، فمدير المستشفى بدون أدنى شك يرغب في زيادة نوعية القوى العاملة لديه، ولا يمكن أبداً تحميله شح التعاقد، وعندما يكون لديك عجز بالأسرة وزيادة مضطربة بالسكان تصبح سرعة دوران الأسرة والاستثمار الأمثل للأسرة أمراً ضرورياً وكذلك تفعيل دور جراحة اليوم الواحد، وهذه إجراءات عالمية ومتبعة في كل دول العالم،

وكما هو معروف فعندما يسمح الطبيب بمرافق يصبح عليه دور إضافي ومساعدة طاقم التمريض، وشعار الوزارة لا مجال للمبررات كان دافع الوزارة إلى اعتماد بدل التميز فيما يحرم المقصر من البدلات والعلاوات مع الأمور النظامية الأخرى.

ومن جهته، أوضح مدير مستشفى الملك فهد بالمدينة الدكتور عبد الحميد شحات أن ما ذكر في الرسالة يغالب بعضها الصحة والأخر غير ذلك حيث إن إدارة المستشفى راعت ضغوط العمل في الفترة الصباحية والمسائية، وذلك من خلال توزيع الكادر التمريضي إلى فترات حسب ضغط العمل، ومما لا شك فيه أن مرافق المريض تتغير عليه العناية التمريضية في العناية المركزة للمريض عنها بعد نقله للأدوار، وهذا حسب الإمكانية لوجود ممرضة لكل مريض في العناية المركزة.



بهدف معالجة تشوهات السوق وتوفير بيئة آمنة العمل “ تبدأ التطبيق الإلزامي لبرنامج حماية الأجور نهاية» شوال

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130819/Con20130819629176.htm>

واس (الرياض)

أكدت وزارة العمل عزمها البدء في إلزام المنشآت والمدارس الأهلية ذات النشاط الاقتصادي بتطبيق برنامج حماية الأجور للمنشآت من الحجم العملاق 3 آلاف عامل فأكثر حسب الرقم الموحد للمنشأة، والمدارس الأهلية بغض النظر عن حجمها من خلال تسجيل ورفع ملفات صرف الأجور عبر موقع الخدمات الإلكترونية لوزارة العمل اعتباراً من نهاية شهر شوال الجاري.

وأوضح وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبو ثنين أن البرنامج متاح حالياً للتجربة قبل التطبيق الإلزامي، مشيراً إلى أن عدداً من المنشآت بادرت في رفع ملفات أجور عاملاتها من خلال النظام في موقع خدمات الوزارة.

وأتاحت هذه التجربة للمنشآت الاطلاع على المتطلبات والمزايا التي يتيحها النظام في الفترة التي بدأت من شهر يونيو الماضي كفرصة للمنشآت للتواصل مع البنوك التي تتعامل معها، وتحقيق متطلبات البرنامج قبل التطبيق الإلزامي.

ويقوم البرنامج برصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات السعوديين والوافدين في منشآت القطاع الخاص، من خلال إنشاء قواعد بيانات محدثة تحتوي على عمليات صرف الأجور، وتحديد مدى التزام تلك المنشآت بصرف مستحقات العاملين لديها في الوقت والقيمة المتفق عليهما بين طرفي العلاقة التعاقدية وفقاً لنظام العمل.

وأوضح أنه سيتم في نهاية شهر شوال الحالي إلزام الشركات من الحجم العملاق، والمدارس الخاصة للبنين والبنات ورياض الأطفال بغض النظر عن حجمها بتطبيق برنامج حماية الأجور لكافة العاملين لديها ضمن المرحلة الأولى، في حين ستلزم المنشآت الأخرى تباعاً حسب خطة ستعلن عنها الوزارة.

ويقوم البرنامج بمتابعة دقيقة لصرف مستحقات العمالة في القطاع الخاص عبر رصد بيانات صرف الأجور الشهرية للمنشآت ومقارنتها مع البيانات المسجلة في وزارة العمل، فيما تقوم الوزارة بالتأكد من انضباط صاحب العمل بالسداد في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما حسب ما تم تسجيله في نظام حماية الأجور.

وأشار الدكتور عبدالله أبوثنين إلى أن تلك المنظومة المتكاملة من الإجراءات التي تقوم بها الوزارة التي تعمل على الاستفادة من توافر نظم معلومات متقدمة لديها ولدى الجهات الشريكة تهدف في المقام الأول إلى معالجة تشوهات سوق العمل، وتوفير بيئة عمل آمنة من خلال جعل مستحقات العمالة على رأس أولويات صاحب العمل لضمان استقرار الحياة الكريمة لهم، إضافة إلى ضمان حقوق أطراف العمل من خلال توفير مرجع معتمد وشامل لبيانات الأجور يتسم بالشفافية. كما توفر عددا من الميزات النوعية الأخرى للقرار منها تقليل المشاكل العمالية، وإيجاد بيئة عمل صحية تشجع على رفع الإنتاجية، وإثبات حقوق المنشأة، وإثبات دفع الأجور للعامل من غير الحاجة إلى كشف الاستلام وللحد من الشكاوى الكيدية.

وسيساعد البرنامج منظومة التفتيش في الوزارة على اكتشاف المنشآت المتحايلة التي يعمل عمالها لدى الغير، إضافة إلى المساعدة في اكتشاف حالات التستر، وضبط العمالة المخالفة التي تعمل لدى الغير أو لحسابها.

وأوضح وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل أن آلية عمل البرنامج التي تقوم على عدد من النقاط تتعلق بصاحب العمل، والمصرف أو البنك، والعامل، مؤكدا أنه يجب على المنشأة فتح حسابات بنكية، أو إصدار بطاقة صرف راتب للعاملين لديها من خلال البنوك المحلية، والحصول على ملف صرف الأجور الموثق من البنك، ومن ثم التسجيل في برنامج حماية الأجور من خلال موقع الوزارة للخدمات الإلكترونية www.emol.gov.sa ورفع بيانات أجور العمالة حسب نموذج نظام حماية الأجور في الموقع الإلكتروني.

وأبان أنه على صاحب العمل كمتطلب للبرنامج إرسال ملف صرف الأجور الشهري إلى البنك لصرف أجور العاملين، واستلام نسخة من الملف بعد توثيقه من البنك، لرفعه على موقع البرنامج من خلال موقع الخدمات. كما يجب على المنشآت المسجلة تحديث بيانات أجور العمالة لديها بشكل دوري وفور حدوث أي تغيير لكي يتم عكس البيانات الصحيحة على معدل الانضباط في دفع الأجور.

ودعا الدكتور عبدالله أبوثنين المنشآت الخاصة المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق القرار، وتقديم بيانات العاملين لديها، تلافيا لوقوع العقوبات على المنشأة، مشددا على أنه سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت المخالفة عدا خدمة تجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة سيستمر إيقاف الخدمات، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل.



80% من الأهلية سجلت المعلمين والمعلمات في العقد الموحد

التربية: عقوبات بحق المدارس المخالفة لنسبة السعودة وزيادة

الرواتب

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130819/Con20130819629171.htm>

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

أكدت وزارة التربية والتعليم تطبيق العقوبات بحق المدارس الأهلية التي لا تطبق نسبة السعودة، ولا تسجل المعلمين والمعلمات في صندوق الموارد البشرية والعقد الموحد بزيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديات إلى 5600 ريال. وقالت لـ«عكاظ» مصادر مسؤولة بالوزارة إن الوزارة ستتخذ عددا من الإجراءات المحاسبية بحق المدارس الأهلية التي لم تسجل نسبة المعلمين والمعلمات السعوديات في الصندوق والعقد الموحد، وذلك بإنذارهم في بداية الأمر، وبعد أسبوع يتم اتخاذ الإجراء الثاني بمنع تسجيلهم للطلاب، وبعدها بأسبوعين في حال عدم الاستجابة، يتم اتخاذ الإجراء الثالث، وهو دفع 5 آلاف عن كل معلم، وتدفع لإدارة التعليم التي تتبع لها المدرسة إشرافا وفنيا، ثم الرفع للوزارة لإلغاء الترخيص بعد فصل دراسي، وبعد مضي عام يسحب الترخيص في حال لم تستجب المدرسة.

وأكدت المصادر أن 80% من المدارس الأهلية في جميع مناطق المملكة سجلت المعلمين والمعلمات في العقد الموحد تنفيذًا للأمر الملكي الصادر بهذا الشأن، أي أكثر من 2400 مدرسة، مشيرة إلى أنها لن تسجل عددا منها إلا بعد اتخاذ الإجراءات المحاسبية بحقهم.



المراجعون والعاملون يطالبون بتوفير الكوادر الطبية والأسرة حالة طفل مريض تكشف تردي الأوضاع في مستشفى الولادة

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130819/Con20130819629399.htm>

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
في الوقت الذي كشفت فيه حالة الطفل طلال الشمبري، الذي يرقد بمستشفى الولادة والأطفال الجديد في مكة المكرمة منذ سنة ونصف السنة، عن العديد من الأخطاء الإدارية والتشغيلية في المستشفى الجديد، فإن صحة العاصمة المقدسة التزمت الصمت ولم ترد على اتصالات «عكاظ» حول المخالفات التي توجد في هذا المرفق الطبي.
وفي التفاصيل، أن الطفل سبق أن أصيب بارتفاع مفاجئ في درجة حرارته وأدخل قسم العناية المركزة بالمستشفى مع تدهور حالته الصحية.

وذكر لـ«عكاظ» حسين الشمبري (والد الطفل) أن تأخر المستشفى في تشخيص حالة طفله ومن ثم تقديم العلاج المناسب له، بالإضافة إلى نقص الأجهزة الطبية وعدم توفر الكادر الطبي المتخصص بالعلاج الطبيعي الذي تتطلبه حالته، أدى إلى إصابته بضمور في جميع أطرافه، مبينا أن الوضع الصحي لابنه يزداد سوءا يوما بعد يوم وبشكل ملحوظ، مضيفا بأنه تواصل مع الشؤون الصحية والعديد من المستشفيات بمكة والطائف وجدة لنقل ابنه إلى مستشفى يتوفر به العلاج المناسب دون جدوى، مطالبًا بتوجيهه للعلاج بمستشفى متخصص أو تحويله إلى الخارج لتلقي العلاج المناسب له. «عكاظ»
تجولت عقب زيارة الطفل طلال الشمبري في العديد من الأقسام بالمستشفى ورصدت بعضا من الأخطاء التشغيلية والإدارية، التي تؤكد الخلل الملحوظ في المنظومة الإدارية والتشغيلية بالمستشفى الذي يبدو داخله مختلفا تماما عن مظهره الخارجي المصمم بأحد طراز معماري والمزين بالحدائق الغناء إلا أن داخله خاوم من أهم الضروريات لمستشفى حيوي من المفترض أن يعمل بكامل طاقته التشغيلية منذ افتتاحه أو بعد ذلك بشهور قليلة، غير أن المستشفى وبعد انتقاله من المبنى القديم في شهر ذي الحجة من العام الماضي إلى اليوم لم يكتمل به أي قسم وما زال يعاني من نقص حاد في الكوادر الإدارية والطبية والأقسام والأجهزة الطبية، خاصة بعد انضمام أقسام الولادة والنساء والأطفال وقسم الحضانة بمستشفى النور التخصصي إلى مبنى مستشفى الولادة الحالي؛ حيث حصر بعض العاملين بالمستشفى الأضرار الناجمة عن ذلك من أهمها: الإخلال بالبنية التحتية للمستشفى وتوزيع الخدمات التابعة للأقسام، وبآليات وسلاسة حركة المستفيدين والعاملين أثناء تواجدهم بالمكان، والإخلال بخطة بناء وتشغيل لمستشفى من الوزارة وبالتالي الإخلال بميزانية توزيع وتشغيل الخدمات، إضافة إلى الإخلال بقسم العناية المركزة للأطفال بالمنطقة، وبأساسيات قسم مكافحة نقل العدوى بين الأقسام، هدر الجهد والوقت نتيجة التعديلات والتغييرات، الاستمرار في تسلسل حل الخطأ بالخطأ وحل مشاكل قسم على حساب دون خطة واضحة على المدى القصير والطويل؛ ما زاد العبء على الأطباء والتمريض من ارتفاع الحالات يوميا والنقص الكبير في العاملين، بالإضافة إلى عدم توفر الأسرة الكافية لاستقبال الحالات حيث يعمل المستشفى حاليا بطاقة 306 أسرة بعد انضمام مستشفى النور، ما أدى إلى عدم استقبال العديد من الحالات وتأجيل الكثير من العمليات الباردة، وتحويل القسم التابع للأطفال بالدور الأول إلى مكاتب ومستودعات تتبع قسم الحضانة المنقول من مستشفى النور، بالإضافة إلى ارتفاع حالة الوفيات بين الأطفال والمولود بعد أن انخفضت إلى الصفر في الأشهر الماضية قبل انضمام النور. «عكاظ» التقت بعدد من المرضى المراجعين وبعض العاملين بالمستشفى، حيث ذكر المراجعون أنهم

يعانون من كثرة التحويل إلى المستشفيات الأخرى بسبب نقص الأسرة والأطباء وعدم توفر بعض التخصصات الطبية وعدم تأهيل بعض الأقسام كقسم العلاج الطبيعي الذي لا تتوفر به أي أدوات وأجهزة للعلاج الطبيعي سوى بعض كرأتين وكرسيين تستخدم لتتويم المرضى وسلام مكمسورة لا تصلح نهائيا للعلاج وألعاب بدائية، بالإضافة إلى قلة العاملين به من مختصين نفسيين واجتماعيين وعلاج طبيعى وتأهيلي، حيث يتم تحويل الأطفال فوق الأعوام الثلاثة إلى مستشفى النور التي تعاني من الضغط الشديد مع عدم توفر مركز مخصص للأطفال بجميع مستشفيات المنطقة الغربية، وعدم عمل قسم القلب، وقلة الأسرة في قسم الطوارئ والعناية المركزة للأطفال، وصعوبة في تلقي الفاكسات والإيميلات المرسله من المستشفيات الأخرى إلى مستشفى الولادة بالإضافة إلى عدم وجود كراسي للانتظار في أغلب الأقسام، مبينين أنهم يقضون ساعات بالوقوف على أقدامهم أو الجلوس على الأرض حتى يحين موعد الكشف عليهم، والضغط الهائل على العيادات.

فيما كشف لـ«عكاظ» بعض من العاملين والإداريين بالمستشفى عن العديد من الأخطاء الإدارية والتشغيلية خلال الفترة الانتقالية حتى الآن، موضحين أنهم عرضوا هذه المشاكل في الاجتماعات المتكررة على إدارة المستشفى ومديرية صحة مكة المكرمة غير أن الأمور لم تتحسن وما زال الوضع يزداد سوءا كل يوم، مطالبين بتشكيل لجنة من الجهات المختصة من أجل بحث ترمي الأوضاع في المستشفى.

التزام الصمت

حاولت «عكاظ» التواصل مع الناطق الإعلامي بصحة العاصمة المقدسة فواز الشيخ، ومدير مستشفى الولادة الدكتور وليد العمري للرد على تساؤلاتها عبر البريد الإلكتروني والاتصال والرسائل النصية بجواله؛ إلا أنها لم تتلق أي تجاوب منهما نهائيا.



: مؤكدا توقيع مشاريع متكاملة الخدمات قريباوزير الإسكان لـ عكاظ

الحاصلون على القروض العقارية يدرجون ضمن لائحة

الاستحقاق للأراضي المطورة

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130819/Con20130819629174.htm>

فارس القحطاني (الرياض)

أكد وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي أن المواطنين الذين يحصلون على القرض العقاري وليس لديهم أراض لإنشاء وحداتهم السكنية سوف يتم ضمهم ضمن لائحة الاستحقاق التي تعمل الوزارة عليها، وسوف تعلن عنها قريبا. وقال في رد على سؤال لـ«عكاظ»: إن الجميع سوف يكونون ضمن لائحة الاستحقاق والتي سوف تعقد الوزارة لها مؤتمرا صحافيا لأن الدعم السكني سواء قطعة أرض أو القرض يجب أن يصل لمستحقيه بعدالة وشفافية. وبالنسبة للمدد أكد بأن هناك اختلافا في المدد بين هذه المشاريع التي تم توقيعها ومنها ما سيكون خلال ثمانية عشر شهرا، وأقصاها سنتان؛ وذلك نظرا لحجم المشروع وطبوغرافية الأرض التي يقام عليها المشروع.

كما أوضح وزير الإسكان عقب توقيع عدد من المشاريع في مقر الوزارة يوم أمس في الرياض، أن المشاريع التي تم توقيعها تدخل ضمن النطاق العمراني، كما أن مشروع المدينة المنورة يدخل ضمن نطاق الحرم المدني، ووزارة الإسكان تراعي في إقامة مثل هذه المشاريع أن يتم ربطها بالكتلة العمرانية.

وأضاف، أن هذه المشاريع هي معنية بالبنية التحتية، وتشمل جميع الخدمات: الصرف الصحي، والكهرباء والمياه، والصرف والطرق، وبعد ذلك تقسم تلك الأراضي. والأراضي التي سيتم تقسيمها سوف تدخل ضمن مشروع قرض وأرض ويتم منح المواطنين هذه الأراضي لبناء الوحدات السكنية، وأيضا قروضا لإنشاء مساكنهم الخاصة بأنفسهم، أو

من خلال شركات سوف تؤهل. والمواطن لديه الخيار في ذلك، وحول السعر قال «إن الوزارة لا تزال تتشاور مع الجهات ذات العلاقة وبعد ذلك ستعلن في حينه التكاليف التي ستكون قيمة لهذه الأراضي».

بالنسبة للمشاريع التي عملت الوزارة عليها في الوقت السابق وهي خمسة مشاريع، وتم الانتهاء منها واستلامها من المقاولين المنفذين، وبالنسبة للمشاريع المتأخرة يتم الاجتماع مع المقاولين والنظر في أسباب التأخر ولكن نظام الدولة وعقود الأشغال واضح جدا. المشاريع التي يكون فيها تأخر كثير أو تعثر تسحب أو تسند إلى مقاول آخر لكي يتم التنفيذ، ونوه أن ما يخص منع بيع الوحدات السكنية التي تمنح للمواطنين مستقبلا أكد بأن هذا الموضوع يدخل ضمن لائحة الاستحقاق والتي سوف يتم الحديث عنها مستقبلا، وقال: إن من ضمن الاشتراطات في لائحة الاستحقاق قضية البناء، حيث ستكون هناك مدة زمنية للمواطنين لكي ينشئوا الوحدات السكنية على تلك الأراضي، ولائحة الاستحقاق فيها تفصيل دقيق جدا.

وبين الوزير أن مشروع أرض المطار لا يوجد عليها مشاكل، وأن المشروع يسير وفق الجدول الزمني، وقد انتهى المشروع في المرحلة الأولى، وتوزيع الأراضي سوف يتم عبر لائحة الاستحقاق، وأن الوزارة تستهدف جميع أفراد المجتمع والمستحقين منه.

بالنسبة للأراضي البيضاء والرسوم هذا أفرزته استراتيجية الإسكان وهو مشروع إدارة الأراضي وسيكون هناك مؤتمر صحافي للحديث عن التجارب الدولية بهذا الخصوص وآلية الاستحقاق، وكذلك سياسة الأراضي سواء حوافز لإنشاء الوحدات السكنية على الأراضي البيضاء، ووضع جزاءات على الأراضي التي تكون ضمن النطاق العمراني والتي أوصلت لها الخدمات من البنية التحتية، وزارة الإسكان مع جميع الجهات تحصل على الأراضي سواء الحكومية أو بطرق أخرى للحصول على الأراضي، وكذلك تحفيز المطورين العقاريين في إقامة الوحدات السكنية على أراضيهم لكي يتم ضخها في تنمية قطاع الإسكان.

المستفيدون من المشاريع بعد اكتمالها وسكنها من قبل المستفيدين وبحسب متوسط الأسر السعودية من المتوقع أن يستفيد منها من 200 إلى 250 ألف نسمة، ومساحات الأراضي تختلف من مدينة إلى أخرى، ومن مشروع إلى آخر وهي ستكون ما بين 400 إلى 500 متر مربع.

وعن التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص أكد بأنه سوف تشهد خلال الأسابيع القادمة ورش عمل مع المطورين العقاريين لأن لدى وزارة الإسكان رؤية في الاستفادة من التطوير العقاري، ولكي نضع آلية للتعاون بين الوزارة وشركات التطوير العقارية، والوزارة ومن خلال إدارة الدراسات ومن خلال الاستشاريين الذين تعاقدت معهم باتت اللائحة لدى الوزارة لآلية التعاون مع شركات التطوير العقاري وتحفيز شركات التطوير العقاري في إنشاء وحدات سكنية لكي يستفيد منها المواطنون.

يذكر أن عدد المشاريع بلغ ثمانية عقود بقيمة 4 مليارات ريال تقريبا لتطوير مخططات أراض مساحتها الإجمالية (26) مليون متر مربع في عدة مواقع لتوفر أراض مطورة في المدن تستوعب ربع مليون مواطن .

وقال «دعم خادم الحرمين الشريفين المتواصل و توجيهاته و أوامره الكريمة و فرت آليات مكنت وزارة الإسكان من العمل بفاعلية أكثر في سبيل تمكين المواطن من السكن المناسب، وتحقيق التوازن و الاستفادة لقطاع الإسكان».

وعد الوزير هذه العقود باكورة انطلاقة حقيقية لضخ الأراضي المطورة المتكاملة الخدمات لتقديمها للمواطنين في أحياء نموذجية حيوية بمواصفات وتصاميم تلي رغباتهم، وترتقي بمستوى الحياة الاجتماعية للسكان فيها .

و بين أن وزارة الإسكان مستمرة في حيازة الأراضي السكنية، والعمل على تطويرها بخدمات و مرافق و بنية تحتية كاملة، سواء كان ذلك في المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا أو بتطوير الأراضي و تسليمها للمواطنين و فقا لآلية تستهدف الأسر التي لا تملك مساكن مناسبة، ويمكن اعتماد نظام النقاط لتحديد درجة أولوية المستحق و ماهية البرنامج الأنسب له .

و أضاف، هذه المشاريع تتيح للمطورين العقاريين الفرصة للإسهام في تنفيذ وبناء الوحدات السكنية للمواطنين وفقا لخياراتهم ورغباتهم المختلفة .

والوزارة تعمل حاليا على إنهاء إجراءات طرح واعتماد تصاميم عدد من المشاريع ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، في منطقة عسير مشروعان: واحد في أبها والآخر في خميس مشيط و بيشة و تثليث و المجاردة، وفي منطقة الباحة في (المخواة و المفارحة) وفي منطقة نجران في (يدمة و شرورة) و أربعة مشاريع في منطقة مكة المكرمة في (مكة، و رابع، و تربة، و الطائف) وفي منطقة المدينة المنورة في (ينبع).

وتواصل الوزارة الإعداد لمشروعات أخرى ، يعلن عنها تباعا إن شاء الله ضمن مراحل إجراءات التصميم والطرح في جميع مناطق المملكة .



اضطر للانفراش والنوم أمام مقر الجامعة في انتظار الحل مستقبل طالب جامعي مستجد يصطدم بخلل فني في نظام التسجيل الإلكتروني

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130819/Con20130819629271.htm>

القضية ببساطة هي أنني تقدمت بطلب الالتحاق في برنامج «انتساب» في كلية التربية والآداب قسم الدراسات الإسلامية بإحدى الجامعات الحكومية العام الماضي (1433هـ)، وتم قبولي مبدئياً والله الحمد وقمت حينها بتسجيل بياناتي الخاصة استعداداً لتسجيل المواد، ولكن نظراً لظروفي العملية والأسرية لم أستطع إكمال تسجيل المواد للبدء في الدراسة وقررت التأجيل للعام التالي.

وعند إخطار الجامعة بقرار التأجيل حتى يتم استبعاد اسمي من موقع الجامعة لكي أستطيع إعادة التسجيل من جديد خلال العام الحالي، أفادني أحد منسوبي عمادة القبول والتسجيل بالجامعة بأن علي إعادة التقديم من جديد في حال تقدمت لاحقاً للدراسة بنظام الانتساب لأنه إذا لم تسلم الوثائق عام 1433 هـ سيتم استبعادك تلقائياً من النظام ويسمح لي بالتسجيل من جديد في العام المقبل 1434 هـ.

وعندما سحنت الفرصة خلال هذا العام للالتحاق بالبرنامج، قمت بالدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالتسجيل في الجامعة عند فتح قبول التسجيل في 9 رمضان الماضي، ولكنني اصطدمت بأن بياناتي ما زالت معلقة ومعلقة في النظام، ولم أستطع تحديثها.

ذهبت فوراً إلى الجامعة وأخطرت موظف التسجيل بأنني لا أستطيع تحديث بياناتي، فجاء الرد بأنه سيتم حذف بياناتي من النظام خلال ساعات حتى يتسنى لي إعادة إدخال البيانات من جديد، فانتظرت لليوم التالي ولم يتغير شيء، فعدت للجامعة وأخطرت الموظف المسؤول بأن المشكلة ما زالت قائمة، فجاء الرد بأن علي الانتظار 48 ساعة حتى يحدث النظام وحينها بإمكانني إعادة إدخال بياناتي، ومر يومان ولم يتغير شيء، وبقيت حينها أيام معدودة على انتهاء مدة التسجيل. وذهبت مرة أخرى وأفادوني خلال 48 ساعة أخرى تحل مشكلتك وللأسف دون جدوى، فقررت النوم أمام مبنى عمادة القبول والتسجيل حتى أستطيع المراجعة في صباح اليوم التالي الذي كان آخر فرصة للتسجيل، للأسف انتهت مدة التسجيل دون أي حل يذكر ودون رد شاف من منسوبي الجامعة.

يبدو أن فرصتي ضاعت بسبب مشاكل النظام الإلكتروني من ناحية وببطء العمل الروتيني من ناحية أخرى، وقضيتي ومستقبلي لم يكن أمراً ذا أهمية لمنسوبي القبول والتسجيل في تلك الجامعة بقدر أداء مهامهم العملية وفق ما يتيسر أمامهم إنجازهم فقط.

القارئ عبدالرحمن العيسى (تبوك)

التستر في منشآت القطاع الخاص يستغل خصوصية المرأة العمل ل الرياض: لا ضوابط جديدة للتفتيش على العمالة النسائية والمخالفات تسيء لبلادنا

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/08/19/article860645.html>

الرياض - حسنة القرني

استبعد المتحدث الرسمي لوزارة العمل خطاب العنزي، قيام الوزارة باستحداث ضوابط جديدة في الوقت الحالي وذلك فيما يختص بشأن التفتيش على العمالة النسائية الوافدة العاملة في منشآت القطاع الخاص، حيث لا يزال التستر على العمالة النسائية المخالفة قائماً بسبب استغلال الخصوصية التي تحظى بها المرأة في المجتمع وتعذر إمكانية التأكد من هوية المرأة ولا سيما إذا كانت محجبة وتضع غطاء على الوجه.

وعن مدى وجود ثغرة في تطبيق النظام بسبب تعذر إمكانية التحقق من العمالة النسائية الوافدة العاملة في المنشآت قال العنزي ل"الرياض"، من المؤلم أن يكون هناك جهود لضبط المخالفات وحماية الوطن والمواطنين في ظل وجود مواطنين لا هم لهم إلا البحث عن الكيفية التي يخالفون بها، دون علم الآخرين، مشدداً على أن الوزارة تؤمن بدور المواطن في الإبلاغ عن المخالفات وعدم التواطؤ في ارتكاب مخالفة. مراهناً على تعاون المواطنين بهدف منع وقوع مثل هذه المخالفات التي تسيء إلى بلادنا اجتماعياً وأمنياً.

وأوضح أن تفتيش الوزارة عقب انتهاء المهلة التصحيحية سيقترن على المنشآت والتحقيق في المخالفات التي يتم ضبطها قبل إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة بشأنها على أن يكون الضبط والتحقيق وإيقاع العقوبة من قبل وزارة الداخلية في حال كان محل المخالفة خارج المنشأة.



الشؤون الاجتماعية تبدأ خطوات عملية لحل قضية أم

محمد

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/08/19/921220>

المدينة المنورة - منيف الميهوبي

بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية خطوات عملية لحل مشكلة المعنفة «أم محمد» التي نشرت الشرق قضيتها في عددها رقم 623 الصادر أمس الأحد في صفحة «قضيتي» تحت عنوان «أم محمد .. «معنفة» أنكر طليقها ابنها .. وتطالب

بتحليل DNA» حيث قامت الوزارة ممثلة في مدير عام فرع الوزارة في المدينة المنورة حاتم بري صباح أمس بالتواصل مع مكتب « الشرق » في المدينة المنورة، للبحث عن كيفية الوصول للمعنفه « أم محمد ».

وقال مدير عام فرع الوزارة ورئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة في خطاب لمدير مكتب « الشرق » في المدينة المنورة « إشارة للتقرير المنشور بصحيفتكم تحت عنوان « أم محمد .. معنفة .. أنكر طليقها ابنها وتطالب بتحليل DNA » ، وبناء على ما تقوم به لجنة الحماية الاجتماعية بمتابعة مثل هذه الحالات التي تتعرض للعنف، عليه نأمل من سعادتكم تزويدنا بأرقام التواصل مع الحالة لاستكمال ما يلزم حيال المذكورة. وبدورها قامت « الشرق » بتزويد فرع الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة بأرقام التواصل مع المعنفه، وإرسال التقارير والمستندات المرفقة إلى الفرع. دخلت الأراضي السعودية قبل سنوات طويلة بتأشيرة « ربة بيت »، وبعد نزاع مع زوجها السعودي وجدت نفسها مطلقة، لتلجأ إلى الزواج، مرة أخرى، من سعودي آخر مُقعد. لكن الزواج جرَّ عليها وبالاً اجتماعياً بحضور ابن شقيقها من العراق وإطلاق النار عليها، لأنها تزوجت رجلاً أقلَّ منها نسباً!.

ومن هنا، تعقدت حياة «أم نايف» أكثر، وآل بها الأمر إلى حياة مهينة تحت رحمة الجمعية الخيرية. بدأت مأساة أم نايف بعد أن ضحّت بعمرها وتغربت عن بلدها، حين كانت في ريعان شبابها، لأجل زواج كانت تأمل منه أن ينقلها لواقع مختلف ومستقبل كانت تنسجه بخيوط الحلم حسب استيعابها كطفلة بدأت تكبر وتفكر في أن تكون زوجة وأماً مثالية. لكن أم نايف لم تعلم أن هذا الحلم هو أو هن من خيوط العنكبوت، وذلك في وقت متأخر، وها هي الآن تمضغ الذكريات حسرة وألماً دون أن تحرك ساكناً.

فلم يكن في بال أم نايف الشمري (عراقية الجنسية) المقعدة أن يتخلى عنها زوجها هي وأولادها الثمانية، ويرميها لأقدارها التي تصارعها وسط غياب أهلها وأي شخص يتمكن من مساعدتها.

«الشرق» اتجهت للمنزل الذي تقطن فيه أم نايف وهو عبارة عن غرفة من «الهنقر» تبرع بها أحد رجال الخير في حفر الباطن.

تزوجني في عمر الزهور
وتزوي أم نايف بداية الحكاية لـ «الشرق» قائلة: «تزوجت من طليقي حين كان عمري لم يتجاوز سن الثالثة عشرة في دولة الكويت وبعد ما أنجبت منه خمسة أولاد قرر العودة إلى موطنه الأصلي بالمملكة.

وتضيف: جاء للمملكة دون أن يصطحبني معه، وقد استخرج دفتر العائلة، أو ما يسمى الآن بسجل الأسرة، له ولأولاد دون أن يضيفني معهم، وبعد فترة أتى بي إلى المملكة بعد أن استخرج لي إقامة عمل بمهنة ربة بيت، ولم يعترف بي كزوجة له، ولم يقم بإضافتي معه رسمياً في سجلات الدولة.

طريق مسدود

وتشير أم نايف إلى أنها وصلت معه لطريق مسدود، وقالت: لم يستجب لطلبي وهو أن يعترف بي كزوجة له وأم للأبناء، فقررت اللجوء للشرع، ورفعت قضية عليه بأن يطلقني أو يقوم بإضافتي في السجلات الرسمية في دفتر العائلة، مضيفة بأنه رفض هذه الخطوة وطلقتني.

وتذكر أم نايف: من هنا بدأت قصة الظلم والبحث عن الأمان والاستقرار، حيث رفع علي طليقي قضية إبعاد من المملكة وتم استدعائي لشرطة حفر الباطن التي أحالتني للمحكمة، وقد خيرني الشيخ بين الزواج والسكن في المحافظة، أو الترحيل، فرضيت بالزواج من شخص عاجز وذلك فقط لأكون قريبة من أولادي، وكنت وقتها أقوم ببيع الخردوات بالسوق الشعبي بحفر الباطن.

إطلاق النار علي

وتضيف أم نايف: بعد مرور شهر قام أخو طليقي بالاتصال بأهلي في العراق وأبلغهم بطلاقي، وزواجي من شخص غير متكافئ النسب، فغضب ابن أخي وأتى إلي في منزلي ولم أعلم بوجوده، وأثناء عودتي من السوق وإذا بي أنفاجاً به يحمل مسدساً بيده ويطلق النار علي ويصيني في ظهري ما سبب لي شللاً كاملاً أقعدني عن المشي والحركة، مضيفة: حكم على ابن أخي بالسجن أربع سنوات وتعويض مالي قدره تسعون ألف ريال، إلا أنه لم يكمل المدة وخرج خلال سنة فقط من السجن، وتم ترحيله ولم يتم دفع التعويض لي.

تكاتف المرض على العائلة

وتقول أم نايف وهي تمسح عينها: أنا مقعدة، ولا أقدر على الحركة، خاصة بعد دهس أحد أولادي وهو الوحيد الذي كان يراجعني ويخلص شؤوني، أما ابني الآخر فهو مصاب بمرض الدرن وأصيب بالشلل بسبب خطأ طبي، أما البنات فإحداهما مريضة نفسية وتراجع المستشفى لتلقي العلاج، أما الأخرى فهي مريضة بالغة، مؤكدة أن عدم إضافتها للسجلات الرسمية حرم أولادها من الوظائف بسبب عدم وجود اسم للأم.

إنهاء المعاناة

وتناشد أم نايف المسؤولين ومن لديه قدرة على إنهاء هذه المعاناة المضاعفة لها ولأطفالها، بالتدخل الفوري والسريع، وتوفير خادمة منزلية ومساعدتها في فك هذه الأزمة الخانقة، فضلاً عن توفير منزل ولو بأقل الإمكانيات الإنسانية بدلاً من هذه الغرفة واصفة إياها بالجحر الذي لا يمكن لأحد أن يقطن فيه.

مشمولة بضمان الجمعية

من جهة أخرى ذكر مدير العلاقات في الجمعية الخيرية بحفر الباطن عواد صغير لـ «الشرق» بأن المقعدة أم نايف مشمولة ضمن برامج الجمعية، ولها معاملة خاصة لدينا، مشيراً إلى أنها تستلم شهرياً مبلغاً وقدره 500 ريال، وهي مكفولة من الجمعية الخيرية.



الزيجات المتسرفة وراء انهيارات عش الزوجية 95 حالة طلاق يومياً في المملكة.. ومختصون يؤكدون:

المصدر: صحيفة المدينة الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

[رابط الخبر](#)

عمر الغامدي - الباحة

الزيجات المتسرفة وراء انهيارات عش الزوجية أصدرت وزارة العدل كتيباً إحصائياً أوضحت فيه أن إجمالي صكوك الطلاق والخلع والفسخ المثبتة في محاكم المملكة بلغت خلال عام 1433 هـ 34490 صكاً بمعدل 95 صكاً يومياً منها 30030 حالة طلاق بنسبة 87%، و 1135 حالة خلع بنسبة 3%، و 3325 حالة فسخ نكاح بنسبة 10%، وقد سببت هذه الإحصائيات الكثير من الهواجس لدى المهتمين بالدراسات الاجتماعية -أكاديميين وأعضاء الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي- بحيث طالب أكاديميون ومختصون اجتماعيون ونفسيون بإلزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية كشرط أساسي لإتمام الزواج، وإشراك مختصين نفسيين في لجان إصلاح ذات البين، لافتين إلى أن الطلاق أصبح هاجساً مجتمعياً يهدد بنية المجتمع بالتآكل بسبب تفكك الأسر التي يعصف بها أبغض الحلال، وقالوا: إن من بين أسباب الطلاق الزيجات المتسرفة وعدم التركيز في الاختيار، وعرض لمشكلة بين الزوجين على من يضخمونها ولا يساهمون في الحل.

تقول هناء عالي "مطلقة": بدأت حياتنا كأبي زوجين في سعادة وهناء وسرعان ما تبدل الحال بعد عودة زوجي الى عمله فكان يكثر الاتصال ويتردد على المنزل في أوقات مختلفة ودائماً ما يفتش هاتفي النقال حتى أدخل الشك في قلبي لدرجة أنه حرمني من زيارة بعض أقاربي وإخواني وقد ح اولت أكثر من مرة اقناعه بتغيير أسلوبه معي ولكن دون جدوى حتى وصلت معه الى طريق مسدود وأضافت حتى اني شرحت الأمر لوالدته ومعها زادت معاناتي وانتهى بنا الأمر الى الطلاق بعد عامين فقط من الزواج.

اما سعيد صالح فقال: كنت أعمل في أحد القطاعات العسكرية وكانت طبيعة عملي تجبرنا على الانتقال من منطقة إلى أخرى وكان هذا الأمر يزج زوجتي حتى استقر بنا المقام بإحدى المناطق النائية جنوب المملكة وكانت زوجتي تنذر من وجودنا بها ودائماً ما تخيرني بين ترك العمل أو الطلاق فاخترت أن اطلقها بناءً على رغبتها الملحة في الطلاق وحفاظاً على مستقبلي ومستقبل أبنائي.

تضميم الخلافات البسيطة

من جهته قال الدكتور خالد الحازمي الأكاديمي والمشراف على مركز الاستشراف للدراسات والاستشارات الادارية والتربوية والتعليمية بالمدينة المنورة: إن الطلاق وسيلة لإيقاف التوتر النفسي والمعاناة التي قد يعيشها أحد الزوجين أو كلاهما نتيجة هذا الارتباط. وهذا يكون نادراً في المجتمع الطبيعي. أما إذا أصبح ظاهرة ثم تحول إلى مشكلة اجتماعية فهذا يعني أن هناك أسباباً تربوية واجتماعية يلزم تشخيصها ثم بيان الطرق والأساليب الصحيحة لبناء أسر تحفها السعادة

ومن ثم الإنتاجية في حياة المجتمع لذا فإن أغلب أسباب الطلاق عدم الاختيار الجيد من كلا طرفي عقد الزواج والتركيز في اختيار أحد الشريكين على بعض المعايير الوقتية أو الثانوية. دون النظر للمعايير الحقيقية التي أرشد إليها منهج الإسلام وأيضاً عدم فهم واقع الحياة الزوجية وحقيقتها، فيتصورها الزوجان سعادة بلا خلاف وتحقيق مطالب بلا امتناع وتقصير ومن المشكلات التي يقع فيها الزوجان التصرفات غير الصحيحة في معالجة المشكلات الزوجية، وكعرضها على من لا فهم لهم في المعالجات الأسرية، أو نقل مشكلاتهم للأبوين وتضخيمها نتيجة التوتر والغضب. بما يجعل الوالدين يتصوران حياتهما غير قابلة للاستمرار.

برنامج استشاري ملزم ويرى د. الحازمي أن العلاج الناجع لا يكون إلا بالتعليم من خلال برامج استشارية أثناء حدوث المشكلة، أو جلسات سابقة للزواج. وهذا أفضل بكثير وأنجح. ومن هنا أطرح هذا الاقتراح من خلال صحيفة المدينة. فطالما أن الفحص الطبي شرط للعقد، فليس استمرار العلاقة الزوجية بأقل من ذلك. بل إنها الهدف الأساسي من الزواج حتى لا يضيع مجتمعنا في خلافات الزواج والطلاق الذي حتماً سينعكس على إنتاجية المجتمع واستقرار الأسرة. ولذلك اقترح أن يشترط على كلا الزوجين الحصول على برنامج استشاري من المراكز المعتمدة. لأن أسباب ودواعي تحقيق هذا الشرط باتت ملزمة لازمة لكثرة الطلاق في بلادنا وبلا شك فإن للقضاة دوراً كبيراً جداً وهم مجتهدون في ذلك فالقاضي له مكانته ولرؤيته تقديرها، ولذلك جميل جداً لو تظلمت وزارة العدل ممثلة في محاكمها أن تخصص قضاة في كل محكمة للنظر فقط في أمور الخلافات الزوجية، ومحاوله معالجتها. لأن في هذا العمل ما يدعم بنية المجتمع، ويمنع عنه الكثير من المشكلات التي قد تتسبب لدور الأحداث والشؤون الاجتماعية والتعليم وربما حتى السجن لوجود تبعات الطلاق التي قد تؤثر على جميع منشآت ومؤسسات المجتمع بطريق مباشر أو غير مباشر

مضيفاً إنه يجب تفعيل دور مراكز الأحياء بصورة صحيحة، بحيث تتولى أمرها عمادات خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، ويتم دعمها مالياً وبالكوادر المتخصصة حتى نحفظ بنية مجتمعنا من التمزق والانحلال والتفكك. زيجات متسرعة

فيما عزا الدكتور أحمد الزليعي عضو مجلس الشورى ظاهرة انتشار الطلاق إلى التسرع في الزواج دون دراسة ودون حسابات لما بعد الزواج، فتجد بعض الشباب بمجرد أن يُعَيَّن على وظيفة مهما كان راتبها متدنياً فإنه يستدني فوق طاقته ويتزوج، ويفتح بيتاً، ويحمل نفسه مسؤوليات زوجة تريد ما يردنه نظيراتها من "الكسوة" والكماليات الأخرى فتبدأ الخصومات والمنازعات والقذف بالبخل والتقتير، فيقع أبيض الحلال الذي يكون في الغالب طلاق مخالعة، وهذا يشكل عبئاً على الزوجة وأهلها، لأنه يُطالبون بأكثر مما دُفع لهم، فيقبلون بذلك على مضض حتى ين قذوا ابناتهم مما هي فيه من النعاسة ودعا الدكتور الزليعي الآباء والأمهات ألا يأخذهم الحماس نحو دفع أبنائهم إلى الزواج المبكر دون الاستعداد له، وللمسؤوليات المترتبة عليه فيما بعد كما أرى ألا يقدم أي شاب على الزواج إلا بعد دراسة أحواله، ووضعه بعد الزواج، وهل هو كفاء لإعالة زوجة حتى ولو كان ذلك في الحدود الدنيا من تحقيق السعادة له ولها مضيفاً إن المغالاة في الصداق والحفلات الباذخة والاشتراطات الشكلية المصاحبة للزواج التي تؤدي إلى الاستدانة، ومن ثم العجز عن القيام بأبسط حقوق الزوجة بعد الزواج، وأخذها إلى عش الزوجية.

واشترط الدكتور الزليعي بالنسبة للزوجات الجماعية التي تمولها الجمعيات الخيرية أو بعض الموسرين وما يصاحبها من البهجة والإعلام والتصوير الجماعي أن تدرس حالة كل متزوج على حدة، ومدى قدرته على إعالة زوجته بعد الزواج كونها مسؤولة مجتمعية.

أسباب خفية للطلاق

وقال الدكتور محمد شاوس استشاري الطب النفسي والإدمان ونائب رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي إن السيطرة على الانفعالات وضبطها وتربيتها ضرورة ومطلب للحياة السوية والصحة النفسية. فالانفعالات عندما تكون في حالاتها الطبيعية المتزنة تدفع الإنسان إلى العمل ومواصلته، وتعطي السلوك قوة وزخماً. ويعتبر الانفعال من أهم الدوافع الشعورية التي تساعد على تحديد وتوجيه السلوك الذي يسهم في استمرارية الإنسان في الحياة لذا فالزواج الناجح لا يحتاج بالضرورة إلى رجل رائع أو إلى امرأة رائعة. بل يحتاج فقط إلى رجل وامرأة يلتزمان ويعملون لإيجاد حياة رائعة وقال شاوس يعتبر الطلاق أحد أهم مصادر الضغوط في حياة الإنسان ومن أكثرها إجهاداً ويمكن أن يؤثر الطلاق حتى في أكثر الشخصيات استقراراً وفي القرارات المتخذة كما أنه أحد الأسباب الموصلة للاكتئاب وقال شاوس من النادر أن تجد في الدراسات العربية التركيز على الجوانب النفسية كسبب للطلاق مضيفاً أن الاكتئاب أحد أسباب الطلاق الخفية للاكتئاب الذي يؤثر على شريك واحد له تأثير على الشريك الآخر، والعلاقة والعائلة كلها في نهاية المطاف.

وطالب الدكتور محمد شاوس المحاكم ولجان اصلاح ذات البين الى ادراج دراسة الجوانب النفسية والاستفادة من المتخصصين النفسيين في التعاطي مع المشكلات الزوجية وقضايا الانفصال والطلاق وتبعاتها النفسية والاجتماعية على

الازواج وأبنائهم باعتبار أن أغلب اللجان الحالية تركز جهودها في الضغط على المرأة بالتنازل عن بعض حقوقها كونها الحلقة الأضعف في القضية.

من جهته قال الشيخ خميس عبدالهادي عضو لجنة اصلاح ذات البين ونائب رئيس جمعية تيسير الزواج بمنطقة الباحة: إن أساليب الصلح ورأب الصدع بين الزوجين تتفاوت سواء كانت من لجنة الاصلاح او النفسيين والاولى اننا نجتهد جميعاً في حل هذه الظاهرة بدلاً من ان يلوم بعضنا الآخر والله الحمد أن أغلب القضايا الزوجية التي تصل للجنة تحل بحكم معرفتنا للمجتمع وثقافته مشيراً إلى أن الصلح يكون برضا الطرفين دون الضغط على أحدهما وخاصة المرأة وعلى العكس نحن نحاول أن نضغط على الزوج كونه قائد الأسرة ومن بيده عقدة النكاح لافتاً إلى أن نصح الزوجة وتوجيهها لا يعد ضغطاً عليها مشيراً إلى أن بعض قضايا الزواج ترسل من المحافظة عن طريق المحاكم كما أن بعض القضاة يقومون باستشارة الزوجين في تحويل القضية الى لجنة الاصلاح فضلا عن بعض القضايا التي تصلنا بحكم تواصلنا مع المجتمع. وأشار الشيخ خميس إلى أن الدورات ما قبل الزواج مفيدة جدا وتأتي أكلها حيث تم دراسة حالة 1000 زوج وزوجة ممن حصلوا على الدورة ما قبل الزواج ولم ترصد أي حالة طلاق بينهم بينما تم رصد 40% حالة طلاق وخلع وعنف من 1000 من الذين لم يلتحقوا بالدورة لذا اطالب بإلزام ال زوجين الحصول على هذه الدورات كشرط اساسي لكتابة العقد أسوة بفحص ما قبل الزواج.

3 سنوات لتراخيص قيادة الأسرة

أكد مصدر مسؤول بوزارة الشؤون الاجتماعية لـ «المدينة» أن قرار مجلس الوزراء حدد مهلة 3 سنوات ليتم بعدها دراسة إلزام المقبلين على الزواج على الالتحاق بالدورات التدريبية للحصول على شهادة «قيادة أسرة»، مشيراً إلى أن الغرض من تلك الدورات ليس التعجيز أو المشقة على المقبلين ولكنها إحدى الوسائل الوقائية والتوعوية التي تسعى إليها الوزارة في بناء أسرة متماسكة مبنية على أسس معرفية وعلمية تنهض بالأسرة، وبعد هذه السنوات الثلاث سينظر في موضوع الإلزام من عدمه من قبل الجهات المختصة.

وأوضح أن إدارته ممثلة بوكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية بدأت خطوات علمية وعملية نحو تفعيل القرار السامي الكريم الساعي لتأهيل شامل للشباب والفتيات المقبلين على الزواج في الجوانب الشرعية والصحية والنفسية والاجتماعية، بالتنسيق والتعاون مع جميع الجمعيات الخاصة بالزواج والتنمية الأسرية بالمملكة، ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية، وأصحاب الخبرة من أكاديميين سعوديين في الجامعات للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

الأسرة

تفقدنا القدرة على مسك الأشياء وخبراتها البسيطة

يارا" تعاني من "متلازمة ريت" وعلاجها بالتأهيل في"

"هيوستن"

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://sabq.org/EWAfde>

عبير الرجباني- سبق- الرياض:

ناشد والد الطفلة يارا المطيري الجهات الصحية إنقاذ طفلته التي تحمل "متلازمة ريت"، وقال إنه تواصل مع أطباء في مستشفى أطفال في "هيوستن"، وأخبروه بإمكانية علاجها بالتأهيل.

وقال والد "يارا" لـ"سبق": "أنشد المسؤولين في (الصحة) إنقاذ طفلي؛ فقلبي يتقطع عند رؤيتها تذبذب أمامي يوماً بعد يوم؛ فقد لاحظت بعد سنة ونصف السنة أن طفلي بدأت تفقد القدرة على مسك الأشياء، وتراجع كل ما اكتسبته من خبرات بسيطة، مثل المشي ونزول الدرج وغيرها"
وأضافت: "قمت وقتها بالذهاب إلى المستشفى العسكري ببتوك، وتم تحويلي لعيادات عدة، وأخيراً تم تشخيصها بأنها مصابة بـ(متلازمة ريت)، وتم تحويلي إلى العسكري بالرياض، الذي أوصى بالعلاج الطبيعي".
وتابع: "الغريب في الموضوع أنني ذهبت للتأهيل الشامل، وقالوا راجعنا بعد استلام بطاقتها للإعانة، وإلى الآن لم أستلمها".

وقال الدكتور حسين الشمراني، استشاري النمو والسلوك بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، إن "متلازمة ريت" هي اضطراب في النمو العصبي، ينتج عادة من طفرة جينية في الجين MECP2 الموجود في كروموسوم X، وعادة تحدث عند الإناث.

وأضاف بأنها تحدث بمعدل حالة واحدة من كل عشرة آلاف ولادة حية، وعادة يبدو نمو وتطور مهارات الطفل طبيعياً في أول خمسة أشهر، وبعدها تبدأ الأعراض بالظهور؛ إذ يتوقف المصاب عن اكتساب المهارات، وبلي ذلك فقدان المهارات الحركية كالمشي وكذلك مهارات الكلام والتواصل الاجتماعي التي تم اكتسابها سابقاً.
وتابع بأن المصاب يفقد كذلك الحركات الطبيعية في اليدين، ويكتسب حركات نمطية لا إرادية مميزة، كحركة غسل اليدين أو غيرها، ويحصل تراجع في نمو محيط الرأس، وكثيراً ما يصاحبها درجة من درجات التأخر العقلي، إضافة إلى نوبات صرعية.

وقال إن من أعراضها مشاكل في الجهاز الهضمي كالإمساك وارتجاع المريء ومشاكل التنفس من عدم الانتظام أو سرعة التنفس أو انكسار النفس أو التثهد، وتزيد لدى المصابين مشاكل تقوس العمود الفقري التي قد تحتاج لتدخل جراحي. ولفت إلى أن "متلازمة ريت" لا تعتبر من التوحد، ولكن قد يصاحبها أعراض تشابه التوحد.
وقال إنه لا يوجد علاج شاف، والعلاج الحالي يشمل علاجاً تأهيلياً وعلاجاً للأعراض المصاحبة، كالصرع ومشاكل الجهاز الهضمي والتنفسي، إضافة إلى العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وعلاج الأعراض النفسية.



ضوابط البناء .. الحل الأقل تكلفة لمشكلة الإسكان

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/08/19/article860665.html>

سليمان بن عبدالله الرويشد

تمثل مدينة الرياض من حيث عدد السكان نسبة تزيد على 33% من إجمالي سكان المملكة ومن حيث عدد الوحدات السكنية، تصل نسبة المساكن بها إلى 25% من العدد الكلي للمساكن في كافة المدن والقرى، ومن حيث عدد رخص البناء للمنشآت السكنية، تزيد نسبة الرخص التي تصدرها أمانتها وبلدياتها الفرعية عن 26% من مجموع رخص البناء السكنية المنسوبة لكافة الأمانات والبلديات الأخرى سنوياً، من ذلك يمكن اعتبار العاصمة الرياض المناخ الأكثر ملاءمة لاختبار مدى كفاءة وفعالية أي من سياسات الإسكان التي يتم تطبيقها حالياً، ويمكن اقتراح توسيع دائرة تبنيها لتشمل مدناً أخرى في المملكة. من تلك السياسات التي نلمس أثرها وإضاحاً خلال الفترة الأخيرة، ما تجسده الآلية التي اقترحتها أمانة منطقة الرياض وأقرت تطبيقها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض منذ سنوات قليلة ماضية لمعالجة أكثر من قضية تنموية بالمدينة، في مقدمتها الإسكان وشرح الوحدات السكنية المطلوبة وتمثلت تلك الآلية في رفع كثافة البناء لقطع الأراضي الواقعة على الشوارع ذات عرض 30 متراً، 36 متراً، مقابل إلغاء النشاط التجاري على تلك الأراضي، ومنح الخيار لملاك تلك الأراضي في الاستفادة من ذلك البديل للضوابط، أو البناء على ضوابط البناء القديمة لمن لا يرغب ذلك، لقد كان من النتائج الإيجابية لتبني تطبيق تلك السياسة المتمثلة في إيجاد حافز لبناء مزيد من الوحدات السكنية، هو توفير ما يربو على 86 ألف وحدة سكنية، وفق بيانات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، حل جزء منها محل الاستخدام التجاري

على تلك الأراضي، بلغت نسبتها نحو 9% من إجمالي الوحدات السكنية القائمة حالياً في مدينة الرياض، وقد تم ذلك دون إضافة شبر واحد من الأراضي الحكومية أو غير الحكومية التي كانت بلا شك ستفضي لمزيد من النمو الأفقي للمدينة ودون أن تتحمل خزنة الدولة ريبالاً واحداً لتوفير ذلك الكم الكبير نسبياً من الوحدات السكنية.

إنه بالنظر لنتائج تلك الفترة الزمنية التي تم خلالها تطبيق تلك السياسة، وقدمت لسوق الإسكان في مدينة الرياض ذلك العدد الكبير من المساكن، وتزامن تطبيقها مع تبني سياسات إسكان أخرى لمؤسسات معنية مباشرة بقطاع الإسكان، نجد أن سياسة القيام بمهمة البناء المباشر للمساكن التي رصد لها أكثر من ربع تريليون ريال لم تثمر عن بناء وحدة سكنية واحدة في مدينة يقيم بها أكثر من ثلث سكان المملكة...؟! كما أن الأخذ بسياسة توفير الأرض والقرض التمويلي لبناء المساكن للمستحقين من المواطنين، لم تتجاوز نتائجها في مدينة الرياض سوى الإعلان عن الخطوة الأولى لتوفير نحو سبعة آلاف وحدة سكنية، لم يحدد الإطار الزمني لتنفيذها، ويصل إجمالي تكاليفها المتوقعة إلى أكثر من ستة مليارات ريال، فهل من مجال للمقارنة بعد ذلك بين تلك السياسات من حيث النتائج والتكاليف..؟

ما نتمناه من هيئة تطوير مدينة الرياض كمرحلة تالية هو التوسع في تبني تلك الآلية لتتجاوز قطع الأراضي على محاور الطرق والشوارع الرئيسية، ومنح الاستفادة المباشرة لملاك قطع الأراضي على تلك المحاور والاكتفاء بالاستفادة غير المباشرة فقط لسكان المدينة عبر توفير مزيد من الوحدات السكنية، إلى تطبيق تلك الآلية على الأراضي التي يمكن أن تشجع على تملكها شركات التنمية العقارية المساهمة داخل حدود الكتلة العمرانية للمدينة، بما يزيد عن مساحة المليون متر مربع ومنحهم الحافز لتطويرها مشاريع إسكان برفع كثافة البناء على تلك المساحة من الأراضي عما عليه الضوابط الحالية مع اشتراط توفير نسبة من الوحدات السكنية للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط في تلك المشروعات بأسعار تقل عما في السوق تملكاً أو استئجاراً بما يحقق الفائدة المباشرة وليس فقط غير المباشرة للمستحقين من سكان المدينة من المواطنين من تبني هذه السياسة.

حقوق الإنسان في العالم

الهجرة غير الشرعية.. والهروب إلى الحلم (1-3)

سائقو مراكب يتحولون إلى "مهربين" و8500 يورو لتهرب الشخص الواحد

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 12 شوال 1434 هـ - 19 أغسطس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=156680&CategoryID=4

إسطنبول: محمد الدعيف

على مسند للصحف في أحد المطارات كان العنوان البارز في صحيفة يومية يقول "غرق 6 مهاجرين عرب في إيطاليا وإنقاذ 40" ..

أما التفاصيل فكانت أشد مرارة، وهي تفود من حيث المحصلة إلى طرح السؤال القديم الجديد "ما الذي يدفع هؤلاء إلى المغامرة بكل شيء في محاولة الوصول إلى الطرف الآخر، حيث يرون الحلم.. أو النجاة".
يجدد الخبر التأكيد على إعادة موضوع "الهجرة غير الشرعية" إلى الواجهة من جديد، على الرغم من أنه لم يغب عنها إلا توارياً لفترات قصيرة.

والهجرة، في العموم تمثل حالة انتقال من مكان إلى آخر ربما بخيار المنقل، وربما نتيجة لحالة قسرية تجبره على الانتقال، وهي حالة بدأت قديماً جداً في التاريخ، لكنها مع تطور مفهوم الدول والتنظيمات والحدود الفاصلة بين دولة وأخرى باتت تتخذ صفة شرعية أو غير الشرعية تبعاً لما إذا كانت تتم وفقاً للضوابط والقوانين، أو بطرق تخالف هذه القوانين وتتخطى مقتضياتها.

وتنتعش الهجرة غير الشرعية عادة في أوقات الأزمات العاصفة ببعض المناطق أو الدول، كما حدث مثلاً في أزمة البلقان، وكما حصل في الأزمة العراقية، وما يحدث اليوم في سورية وفي مصر، حيث تحول بلدان الأزمات إلى مرجل يفر منه كثيرون بأرواحهم وأبنائهم طلباً للنجاة، وبحثاً عن موطن آمن يجنبهم أن يكونوا قمحاً لحجارة الرحي الطاحنة للأرواح والممتلكات.

تتباين القصة بين "الهروب من واقع مؤلم.. والحلم بمستقبل أفضل" .. وعلى الرغم من أن الأمر يبدو تماماً مثلما وصفه أحدهم بأنه أشبه بـ"فراشات تحوم حول النار.. لا يمنع احتراق بعضها، الأخرى عن مواصلة التحليق وال الطيران".
وبالعودة إلى خبر "غرق 6 مهاجرين عرب"، تشير التفاصيل إلى التالي "لقي ستة مهاجرين مصرعهم في مأساة غرق أخرى في إيطاليا، وهم يحاولون الوصول إلى شاطئ كاتانيا (صقلية) من زورق كان يحمل نحو 100 مهاجر آخر قادمين خصوصاً من سورية ومصر.

وقال الناطق باسم مديرية شرطة هذه المدينة الكبيرة في جزيرة صقلية الكومندان روبرتو داريجو "تبليغنا فجراً بأن زورقاً جنح قبالة منتجع سياحي" في بلايا دي كاتانيا. وأوضح أن المركب، وهو عبارة عن قارب صيد طوله 18 متراً، كان عالقاً في الرمال على مسافة 15 متراً من الشاطئ وأن "معظم المهاجرين قفزوا إلى البحر" ما أن رأوا الساحل.
وأضاف "تم العثور على جثتي مهاجرين على الشاطئ، بينما انتشل رجال الإنقاذ أربعة جثث أخرى" من حول القارب.
وغرق المهاجرون السنة لأنهم لا يجيدون السباحة بعد أن انجرفوا إلى قناة عميقة قرب الشاطئ، على ما أفادت الشرطة التي تدخلت أيضاً. ونقل طفل في سن الثالثة يعاني جفافاً شديداً وامرأة حامل إلى المستشفى من باب الاحتياط.
وقال الكومندان داريجو، إن وصول المهاجرين على شاطئ كاتانيا أمر "غريب تماماً، إنهم عادة ينزلون في الجنوب بمنطقة سيراكوزا وربما في أقصى جنوب صقلية في بورتوبالو دي كابوباسيرو أو في لامبيدوزا".

من جهة أخرى تم إنقاذ نحو أربعين مهاجراً آخر كلهم سوريون، نصفهم قاصرون وصلوا إلى سيراكوزا، وأحدهم معوق بينما يعاني آخر من عدة كسور.. وقد تم إنقاذ 100 مهاجر سوري قبلها بيومين في كالأبريا بعد أن أبحروا منذ أسبوعين من سورية وبدلوا مركبهم مراراً قبل أن يُتركوا في زورق صغير تائه لا يتجاوز طوله 11 متراً".

الخطوات الأولى

حينما فكرت بمسألة تتبع "الهجرة غير الشرعية" اخترت منهجية تقول "ارم نفسك في البحر ودع الأمواج تتولى المهمة".. كان علي أن أختار البوابة الأكثر تمريراً للمهاجرين إلى أوروبا، وكانت إسطنبول تلك المدينة التركية المنقسمة بين آسيا وأوروبا هي الهدف، فمنها وفيها تنشط عمليات الهجرة غير الشرعية، حيث يعبرها الراغبون ليصلوا منها إلى العواصم الأوروبية أو إلى الحدود المتاخمة مع اليونان وبلغاريا أو حتى إيطاليا، ولتعدد وسائل العبور منها، سواء كان ذلك برحلات الطيران، أو السفر براً، أو عبر السفن والمراكب.

حينما حطت طائرتي في مطار أتاتورك الدولي في إسطنبول كانت لدي بضعة أرقام لهواتف لمن يعملون في مهنة تهريب البشر، لكنني كنت على يقين أن الوصول إليهم لن يكون سهلاً أو متاحاً، خصوصاً أن أهم مبادئ العمل في هذه المهنة التغيير الدائم لأرقام الهواتف، والتخلص الدائم من شرائح وبطاقات الهواتف المحمولة تجنباً للوقوع في قبضة الشرطة التي تلاحق هؤلاء المهربين تماماً كما تفعل مع المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم. يعمل المهربون عادة ضمن مافيات كبيرة لديها اتصالاتها وتمدداتها في أكثر من دولة، فتمرير المهاجر إلى البلد المستهدف قد يستلزم تمريره عبر دول عدة، وهذا يتطلب تنسيقاً واتصالات وتعاوناً بين الجميع.

لكن هذا لا يفي أيضاً وجود مهربين آخرين يعملون بشكل محدود، ويعتمدون على قدراتهم واتصالاتهم أحياناً مع بعض رجال الأمن على طرفي كلا البلدين اللذين يتم الانتقال من أحدهما إلى الآخر.

تدخل عاجل

على بعد بضعة خطوات من مغادرة نقطة جوازات الوصول الدولي إلى مطار أتاتورك، وفي طريقي للحصول على شريحة اتصالات تركية، تقدم مني شخص لبناني (ميزته من لهجته) وقدم لي عرضاً للحصول على شريحة اتصالات لا تستلزم مني تسجيلها على جواز سفري.

كانت تلك فرصة لتبادل الحديث العام حول الأوضاع في بلدنا، لم أكن قد كشفت عن أنني أجري مثل هذا التحقيق، واكتفيت بالإشارة إلى أنني أرغب بالهجرة إلى أوروبا، وسألته عما إن كان يعرف طريقاً لذلك. لم يكن لدى هذا اللبناني معلومات، لكنه اقترح علي الذهاب إلى منطقة "أكسراي"، مشيراً إلى أن مثل هذه العمليات تنشط فيها، واقترح أن يوصلني إليها، لكنني رفضت، وفضلت متابعة اكتشاف الطريق دون مساعدة.

الحظ وأشياء أخرى

وصلت أكسراي مستخدماً الميترو، وما أن غادرت بوابة المحطة، حتى بدأت عروض الخدمات تنهال علي. كانت المنطقة خليطاً من الحي الشعبي الذي يكثر فيه العرب والاكراد والأفارقة، والمسحوقون من كل حذب وصوب، وكان مكتظاً إلى حد شديد وخنق بالباعة الذين يفتشون الأرصعة، والأصوات التي تعلو هنا وهناك منادية على هذه البضاعة أو تلك، والتي كانت تتراوح من الخضار للساعات وعلب السجائر والألبسة الرخيصة والعلطور المقلدة والمأكولات الشعبية.

كان التلفت يمنة ويسرة كأني غريب قادم بمثابة دعوة لمن يعرضون خدماتهم، ابتداء من حمل حقيبة السفر، مروراً بعروض البرامج السياحية، والشقق المفروشة، وانتهاء حتى بعرض التهريب إلى أوروبا. وعلى بعد خطوات فقط من بوابة المحطة، كان أبو يوسف وهو كردي سوري يجري اتصالاً هاتفياً، وكنت محظوظاً أن وصلت إلى مسامعي بعض كلماته التي أكدت لي أن الرجل يتواصل عبر هاتفه مع شخص راغب بالهجرة، فعرفت أن الحظ يقف في صفي أكثر مما تصورت. انتظرت غير بعيد عن أبي يوسف بانتظار انتهاء مكالمته، ثم تقدمت منه كمن يريد محادثته بالعربية، فسألته عن المنطقة والفنادق الجيدة فيها، وعرض علي تسكيني في شقة مؤكداً أنها أوفر من الفنادق، فوجدت الأمر مدخلاً لأعلن له رغبتني في الهجرة، وأنني أبحث عن الطريقة. سألتني عما إذا كان وجودي في تركيا بطريقة نظامية، فأعطيتني جوازي ليتأكد بنفسه وليرى أنني وصلت اليوم ليضمن أكثر، ولندخل مباشرة في التفاصيل. يقول أبو يوسف "جئت إلى تركيا منذ 14 سنة، وعملت سائقاً لمركب بحري، وقد اكتسبت كثيراً من الخبرة عبر تنقلي في شواطئ تركيا واليونان وإيطاليا.. أمتهن التهريب منذ نحو 9 سنوات، وقد هربت كثيرين يعيشون الآن في أوروبا، لكننا نواجه حالياً كثيراً من المصاعب، وكثير من الطرق ثقيل أمامنا، ونحاول بشتى الطرق فتح طرق أخرى".

وتبدو المسألة أشبه بلعبة القط والفأر، فكلما وجد المهربون طريقاً للراغبين بالهجرة، تنبتهت لهم قوات الأمن التي تكثف نشاطاتها وتتسق فيما بينها للحد من هذه الظاهرة التي باتت تثقل كاهل الدول المستهدفة بالهجرة، خصوصاً أن هذه الدول تبدو مضطرة لتقديم الإعانات والسكن والتأمين الصحي، إلى غير ذلك من الأمور التي تورقها بشكل جدي، خصوصاً بعد

اكتفائها من استقطاب الهجرات التي كانت في وقت مضى ضرورة ملائمة لها لتلبية متطلبات سوق العمل لديها، وبعد تركيزها حالياً على استقطاب الكفاءات دون غيرها، وعلى الأخص الكفاءات الحرفية. ويضيف أبو يوسف "لدينا الآن أكثر من طريق، ولديك الخيار في اختيار الأنسب.. شخصياً أفضل البحر، وهو أقل كلفة حيث تقدر كلفته بـ 8000 يورو فقط للشخص الواحد، ونصف هذه القيمة + ألف يورو للطفل أقل من 10 سنوات". وحينما أبدت مخاوفها من تكرار حوادث الغرق والاعتراض التي تجدها هذه المراكب، حيث يصادف بعضها الموت وهي تحمل أكثر من طاقتها، كما أنها في كثير من الأحيان مجرد مراكب متهاكلة أحييت للتقاعد فاشترتها المهربون بأبخس الأثمان ليضعوا عليها المهاجرين ويدفعونهم في عرض البحر، ناهيك عن أن بعضها تعترضه قوات خفر السواحل التي تجوب قريبا من المياه الإقليمية لدول مثل اليونان وإيطاليا. وعن هذه الطريق يقول "لن أضعك كما يفعل آخرون في مراكب متهاكلة، بل في مركب نظامي يتسع إلى نحو 3 آلاف، فيه مطاعم وغرف للنوم، وتستغرق الرحلة إلى إيطاليا 5 أيام تصل بعدها وتنزل في الميناء، وهناك ترتاح يومين إلى ثلاثة ومن ثم تستقل القطار فيعبر بك إلى البلد الذي تريد".

ويكمل "سنبحت لك عن جواز سفر أجنبي، نراعي أن يكون الشبه بين صاحبه وبينك بنحو الـ 70%، ولو كنت تجيد اللغة الإنجليزية فسيكون الأمر أسهل كثيراً عليك للتعامل مع رجال الجوازات في إيطاليا". أبدت لأبي يوسف أن الطريقة لم ترق لي لانطوائها على مخاطر، كما أن النزول في إيطاليا أولاً قد يضطرنني لطلب اللجوء فيها، لأنها من الدول المطبقة لاتفاقية دبلن التي تقضي بأن يعاد المهاجر غير الشرعي للبلد الذي مر فيه أولاً. اقترح أبو يوسف طريقة ثانية، قائلا "هناك طريقتان أخريان، قد تبدو أقل خطورة، وذلك باستخدام الطيران، حيث سنعمل على تأمين جواز لشبيه لك، ونحجز تذكرة سفر للبلد الذي تريد السفر إليه، لكن الأمر سيبقى رهناً بالحظ، إذ قد يشتبه بك، وحينها ستمنع من السفر، وقد توقف لساعتين أو يومين، ويخلى سبيلك". وتابع "هذه الطريقة مريحة، إذ إنها تنطوي على إقلاع وهبوط، لكن قد تضطر لتكرار المحاولة مراراً، فربما تغادر من المرة الأولى، وربما قد نكرر المحاولة مرات ومرات". وعن التكلفة، قال "8500 يورو للشخص الواحد، شاملة تكفل المهرب بقيمة التذكرة.. وطبعاً كلا الحالتين تستلزم أن يكون هناك طرف ثالث، يودع لديه المبلغ، وبمجرد إقلاع الطائرة، أو وصول المركب البحري، يقوم هذا الطرف الثالث الذي يجب أن يكون موثقاً على الأخص من المهاجر، بتسليم المهرب المبلغ المتفق عليه".

ويتهيأ أبو يوسف "الطريقة الأخيرة، هي الحصول على تأشيرة تشنغن رسمية، لكن دون أن تكون مضطراً للبصمة، لأن مجرد وضع البصمة في أي سفارة من سفارات دول هذا الاتحاد سيحرمك من طلب اللجوء في غير هذا البلد، عملاً باتفاقية دبلن". ويكمل "هذه الطريقة سنكلفك 8500 يورو، منها 700 دولار ستدفع سلفاً، إضافة إلى استخراج إقامة نظامية في تركيا تكلفتها رسمياً 200 ليرة تركية (نحو 400 ريال سعودي)، لكنها ستكون من ضمن الـ 700 دولار لتسريع الحصول عليها في غضون 5 أيام على الأكثر".

اتفاقية دبلن

الاتفاقية هي مجموعة لوائح تتعلق بالهجرة واللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي، وإن كانت بعض الدول من خارج هذا الاتحاد قد انضمت إليها، ووقعت عليها.

وقد اعتمدت هذه الاتفاقية عام 2003، وحدد عام 2012 موعداً نهائياً لتنفيذها، ومع ذلك فإن ثمة تعديلات تطرأ عليها بين الحين والآخر تبعاً لمستجدات هذا الأمر، ومطالبات منظمات حقوق الإنسان بمراعاة ظروف اللاجئين. وكان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية تنسيق طالبي اللجوء عن تقديم طلبات متعددة في دول مختلفة. وأنشأ الاتحاد الأوروبي تسلسلاً هرمياً للمعايير التي تحدد الدول الأعضاء التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن معالجة طلبات اللجوء، ورغم أن وحدة الأسرة والاعتبارات الإنسانية هي من بين المعايير التي ينبغي أن تأخذها الدول في عين الاعتبار، فإن مبدأ "بلد الدخول الأول" هو الأكثر استخداماً من الناحية العملية، ما أدى إلى نقل الآلاف من طالبي اللجوء من دول مثل ألمانيا والسويد إلى دول سيئة السمعة على مستوى اللجوء اليونان وإيطاليا وبولندا.

أما الدول الموقعة على اتفاقية دبلن 2003 أو ما يسمى (منطقة دبلن الثانية) فهي النمسا، بلجيكا، قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبرج، مالطة، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة (بريطانيا)، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، الدانمارك، أيسلندا، النرويج.



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: صحيفة الوطن
الاثنين 12 شوال 1434 هـ -
19 أغسطس 2013م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4801>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: صحيفة الاقتصادية
الاثنين 12 شوال 1434 هـ -
19 أغسطس 2013م

http://www.aleqt.com/2013/08/19/article_779323.html